الأنباء
الاثنين 25 ابريل 2011

حذّر من مغبة الاستهلاك المفرط والمتزايد

البراك: الكويت تسجل أعلى معدل استهلاك من المياه عالمياً بـ 500 ليتر للفرد

حذر مدير دائرة علوم المياه في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.خالد البراك من مغبة الاستهلاك المفرط والمتزايد للمياه في البلاد الذي يقدر بـ 500 ليتر للفرد يوميا ما يفوق معدل الاستهلاك العالمي بأكثر من الضعف والمقدر بين 100 و200 ليتر للفرد يوميا.

وقال د.البراك لـ «كونا» أمس ان معدل استهلاك المياه غير المبرر في الكويت لا يتناسب أبدا مع الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومة لترشيد استهلاك المياه بل يؤدي إلى أزمات في المياه بين فترة وأخرى ما يتطلب تغليظ العقوبات على كل من يقوم بهدر المياه دونما وجه حق. وأضاف ان توفير 5٪ من استهلاك المياه من شأنه توفير كميات هائلة من المياه تماثل إنتاج محطة كمحطة الشويخ (18 مليون غالون امبراطوري سنويا) وتوفير ما لا يقل عن 28 مليون دينار سنويا.

وأوضح ان الكويت من أولى الدول التي بدأت بتطبيق النظام الحديث لشبكات المياه ما ساهم بتقليل الفاقد منها إلى أقل من 5٪ بينما المعدل العالمي الطبيعي يقدر بـ 15٪ وذلك بسبب جهود وزارة الكهرباء والماء في عملية تبديل شبكات المياه إلى شبكات مقاومة للتسرب. وردا على سؤال عمن يتحمل المسؤولية الكبرى في أزمة المياه ذكر ان الاستهلاك الكبير للفرد للمياه في البلاد «يدل على ان المواطن يتحمل الجزء الأكبر من هذه المشكلة نظرا إلى ان قطاع الاستهلاك المنزلي للمياه يشكل النسبة الأعلى للاستهلاك في البلاد». ورأى ان المشكلة في هذا الاستهلاك تكمن بمظاهر الهدر الواضحة وغير المبررة للموارد المائية، مبينا انه في حال ترشيد كل مواطن نسبة استهلاكه بمعدل الربع فسوف ينخفض معدل الاستهلاك إلى 300 ليتر يوميا وتوفير 200 ليتر أي ما يعادل إنتاج محطتين إضافيتين.

د.خالد البراك

توفير 5٪ من استهلاك المياه يوفر ما لا يقل عن 28 مليون دينار سنوياً

وأشار د.البراك إلى ان إنتاج المياه في الكويت يوازي الاستهلاك وانه في حال كانت هناك زيادة سنوية تقدر بـ 6٪ فينبغي التوافق بينهما وتلبية هذه الزيادة «وهو ما تقوم به الوزارة عبر توفير المشاريع السنوية وزيادة إنتاج المحطات بما يلبي الزيادة علما انه يمكن لدى تطبيق وسائل الترشيد والعمل الجدي للحد من استهلاك المياه توفير هذه النسبة».

خطط الطوارئ

وقال ان القدرة الإنتاجية لمحطات التقطير زادت من مليون غالون امبراطوري يوميا مطلع ستينيات القرن الماضي إلى 423 مليون غالون إمبراطوري يوميا عام 2009 وذلك بموازاة تزايد معدل استهلاك المياه العذبة من 0,5 مليون غالون امبراطوري يوميا عام 1960 إلى 360 مليون غالون يوميا عام 2009.

وأشار إلى ان وزارة الكهرباء والماء بذلت جهودا كبيرة وصرفت مبالغ طائلة لبناء خزانات للمياه العذبة على شكل خزانات خرسانية أرضية ومخروطية مرتفعة لتأمين الطلب على المياه للوفاء باحتياجات الاستهلاك. وأضاف د.البراك ان خطط الطوارئ لتقنين وتوزيع واستهلاك المياه العذبة لا يمكن أن تكون بديلا عن التخزين الاستراتيجي للمياه ولا يمكن الاعتماد عليها لتوفير الأمن المائي لتأمين الاستمرارية الطبيعية للكويت تحت كل الظروف.

وقال ان معهد الكويت للأبحاث العلمية أجرى في العقدين الماضيين دراسات وأبحاث تتعلق بسبل تنمية موارد المياه وطرق المحافظة عليها وانتهت بإنشاء محطة الصليبية لمعالجة مياه الصرف الصحي بطرق متقدمة جدا وتنتج مياها خالية من الشوائب ومسببات الأمراض.

وذكر ان مصادر المياه الأخرى المتوافرة في الكويت تشمل المياه قليلة الملوحة والمعروفة بـ «الصليبية» تتراوح ملوحتها بين 3500 إلى 10000 ملليغرام/ليتر وتنتج من مكامن المياه الجوفية.

وأضاف ان هناك مصدرا آخر لا يقل أهمية وهو مياه الصرف الصحي التي تمثل 70 إلى 80٪ من استهلاك المياه العذبة وهي ذات ملوحة منخفضة نسبيا مقارنة بالمياه قليلة الملوحة ومياه البحر (من 500 الى 1500 ملليغرام/ليتر) حيث يمكن استغلال هذه المياه بأغراض مقبولة ما يؤدي بالضرورة إلى تخفيف العبء عن زيادة الطلب على المياه العذبة.

مياه الصرف

وأشار د.البراك إلى أن كميات مياه الصرف الصحي تقدر حاليا بحوالي 270 مليون غالون يوميا لا يستغل منها بعد معالجتها إلا ما يتجاوز 52٪، مبينا ان هذا المورد المائي الذي تفوق نوعية مياهه من حيث الملوحة نوعية المياه الجوفية قليلة الملوحة هو الوحيد الذي تزداد كمياته باطراد ويستنزف من الدولة مبالغ طائلة لجمعه ومعالجته. وقال ان هناك ضرورة للبحث عن وسائل لاستغلال هذا المورد وتخفيف العبء المادي عن كاهل الدولة على المدى البعيد حيث ان موارد الكويت المائية محددة بمياه جوفية وبمياه تحلية ومياه صرف صحي معالجة. وأضاف ان منشآت تخزين المياه المتوافرة حاليا «خزانات أرضية ومرتفعة» تعد غير آمنة وباهظة التكاليف بكل معنى الكلمة كما أنها لا يمكن أن تفي باحتياجات تكوين مخزون استراتيجي مستدام من المياه العذبة. وبين د.البراك ان من شأن إنتاج اكبر كمية من المياه العذبة بأقل التكاليف لتغطية كل الاحتياجات وتخزين الكميات الزائدة لبناء مخزون استراتيجي توفير الأمن المائي للكويت.

وأشار إلى ان التخزين الاستراتيجي لضمان الأمن المائي يعني توفير كميات من المياه العذبة تفي باحتياجات الاستهلاك الضرورية كافة مع تقنين الاحتياجات الأخرى في حالات الطوارئ ولمدة طويلة تكفي لإعادة بناء أو تشغيل منشآت تحلية مياه البحر في حال تعرضها لأي كوارث طبيعية أو غير طبيعية.

خزانات خرسانية

وقال د.البراك ان الدولة ان أرادت بناء خزانات مياه خرسانية تكفي لمخزون استراتيجي تكفي لعام فإنها تحتاج إلى سعة تقدر بحوالي 130 ألف مليون غالون بتكلفة نحو 325 مليون دينار مع مساحة لهذه السعات تقدر بحوالي 118 كيلومترا مربعا باعتبار ارتفاع الخزانات خمسة أمتار.

وأوضح ان تخزين مثل هذه الكميات من المياه أمر من الصعب التحكم به، فضلا عن ان هناك ضرورة للاستمرار في معالجتها والمحافظة عليها صالحة للشرب طوال الوقت. وذكر انه تحت ظروف الاستهلاك المقننة «باعتبار حاجة الشخص اليومية في ظروف الطوارئ ولغرض الشرب والطبخ فقط 30 ليترا مع 3,5 ملايين نسمة عدد سكان الكويت» فإن الاحتياجات اليومية للكويت تقدر بحوالي 23 مليون غالون في ظل هذه الظروف.

وبين انه لتغطية احتياجات عام كامل في ظل ظروف الطوارئ المذكورة ينبغي توفير خزانات لا تقل عن 8400 مليون غالون بتكلفة تقدر بحوالي 420 مليون دينار.

وأضاف ان تخزين المياه العذبة في مكامن المياه الجوفية باستخدام الحقن «الشحن» الاصطناعي أمر يتمتع بأهمية قصوى ويتطلب وضعه على رأس أولويات الاهتمام وذلك لاعتبارات أهمها ان لمكامن المياه الجوفية حماية طبيعية بدرجة كبيرة من شتى احتمالات التلوث والتخريب.

وأشار د.البراك الى السعة الكبيرة للحجم التخزيني المتاح في هذه المكامن مع استغلال المياه الجوفية وانخفاض منسوبها واستخراجها باستمرار منذ خمسينيات القرن الماضي إلا ان استنزاف مياه المكامن الجوفية دون تعويض يمكن أن يؤدي إلى ازدياد ملوحتها وتردي نوعية مياهها.

المكامن الجوفية

وقال ان المياه التي يمكن تخزينها في مكامن المياه الجوفية العميقة كما هو الحال في مكامن الكويت لا تحتاج أي معالجة مستمرة للمحافظة على نوعية المياه المخزونة فيها واستمرار صلاحيتها للاستخدام في أي وقت. واشار الى ان تقنية الشحن الاصطناعي لمكامن المياه الجوفية مطبقة حاليا وبنجاح في دول عديدة فيما تعتبر تكلفة تكوين المخزون المطلوب باستخدام الحقن الاصطناعي اقل بكثير من بناء خزانات خرسانية حيث ان تكلفة مشاريع الحقن الاصطناعي تقدر بحوالي 5٪ من التكلفة اللازمة لبناء خزانات خرسانية.

وبين انه ولتطبيق هذا المشروع الوطني قام معهد الكويت للأبحاث العلمية بالعديد من دراسات الجدوى لحقن المياه الاصطناعي في باطن الأرض وبيان مدى ملاءمة المياه المراد حقنها مع المياه الجوفية المتوافرة داخل المكمن ومع ضمور المكمن ذاته وذلك بدعم من وزارة الكهرباء والماء.

وأشار إلى ان هذه الدراسات تمت في مكمن الدمام بحقلي الصليبية والشقايا للمياه الجوفية وكذلك في مكمن مجموعة الكويت للمياه الجوفية بحقل الصليبية وتبين اعتمادا على تحليل نتائج التجارب التي تمت لهذا الغرض حتى الآن ان الحقن الاصطناعي في مكمن الدمام ذي جدوى فنية واقتصادية.

وذكر ان التخزين الاستراتيجي يعني توفير كميات من المياه العذبة تفي باحتياجات الاستهلاك الاعتيادية او المقننة اذا امكن السيطرة على توزيعها تحت الظروف الطارئة لمدة تكفي لاستعادة الاوضاع الطبيعية، مبينا انه يعني في حالة الكويت مدة تكفي لاعادة بناء او تشغيل منشآت انتاج المياه في حالة تعرضها الى كوارث طبيعية أو غير طبيعية.

المياه الجوفية في الكويت بمجملها لا تصلح للشرب

قال د.البراك ان مواردنا المائية في مجملها تعتمد على تحلية المياه ولا يمكن انتاج وتخزين كميات كبيرة جدا منها في خزانات سطحية لانها تحتاج الى معالجة مستمرة وقد تتعرض «للتلوث أو العبث» والمخزون الاستراتيجي في مثل هذه الحالات يكون باستخدام مكامن المياه الجوفية حيث لا تحتاج الى معالجة مستمرة مثل التخزين في خزانات سطحية.

وذكر ان المياه الجوفية المتوافرة في الكويت بمجملها قليلة الملوحة «صليبية» ولا تصلح للشرب فيما عدا بعض المكامن محدودة الانتاجية بمنطقتي الروضتين وأم العيش والتي لا تكفي لسد أكثر من 1٪ من الاستهلاك الحالي ورغم ذلك فقد استغلت المياه الجوفية قليلة الملوحة ولسنوات عدة لري مزروعات تستطيع النمو في ظل ملوحة عالية نسبيا.

وقال ان المياه الجوفية في الكويت تعتبر ناضبة ونسبة تعويضها لا تذكر لذا فمن الأفضل عدم استنزافها وتفريغها كاملة والا تسربت مياه البحر أو المياه الجوفية المالحة العميقة الى مكامنها وأدت الى ضياعها نهائيا لذا يجب الحفاظ على هذه المكامن والعمل على شحنها صناعيا لزيادة مخزونها من جهة وتخفيف ملوحة مياهها الأصلية من جهة أخرى.

وبين انه لاتوجد في الكويت موارد مائية لهذا الشحن الاصطناعي سوى مياه التحلية الباهظة التكاليف أو معالجة مياه الصرف الصحي وهذه الاخيرة تعد المورد الوحيد المتزايد نتيجة تزايد عدد السكان وزيادة استهلاك الفرد من المياه وارتفاع مستوى المعيشة وحاليا هناك اكثر من 270 مليون غالون من مياه الصرف الصحي التي تعالج ويستغل منها نسبة لا تتجاوز 52٪ بينما يطرح الباقي في البحر.

وذكر د.البراك ان الحكومة طرحت قبل نحو عشر سنوات مشروعا لانشاء وتشغيل واعادة تسليم محطة الصليبية لمعالجة مياه الصرف الصحي بطرق متقدمة لانتاج مياه تضاهي المياه المقطرة بنوعيتها والذي يتمتع كمشروع بأبعاد استراتيجية طويلة المدى.

واشار الى توقعات بأن مشكلة ندرة المياه ستتفاقم في العالم بحلول عام 2025 وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص لاسيما ان هذه الدول تستخدم 80٪ من مياهها الجوفية رغم انها تشكو ندرة المياه فيها.

الحمادي: نقابة «نفط الكويت» تستنكر فصل الكويتيين في «إيكويت»

ندد رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بشركة نفط الكويت أحمد سلطان الحمادي عن الإجراءات التعسفية التي قامت بها شركة إيكويت ضد عدد من الزملاء العاملين في الشركة منهم احد النقابيين السابقين حيث تم فصله من العمل حسب لوائح الشركة – حسب ادعاء الشركة– في حين ان ما تم هو بخلاف المنصوص عليه في قانون العمل الأهلي رقم (6) لسنة 2010. وقال الحمادي ان فصل الزملاء من الشركة بعذر أن تقييمهم السنوي «دون المستوى المطلوب» أمر غير مقبول ومخالف للقانون، إذ كان من الأجدى بالمسؤولين في الشركة تنبيه الموظف إلى مواطن ضعفه والعمل على تقويته وتدريبه ورفع جانب القصور به بدلا من فصله.

وشدد الحمادي أن الزميل المفصول فوجئ بقرار الفصل والذي يعتبر من الإجراءات الجديدة التي لم نعهد بإدارة إيكويت القيام بها خصوصا ضد العاملين الكويتيين، في حين ان هناك حالات أخرى حصلت على نفس التقييم لم يتم فصلهم وهم من الأجانب، في تباين غريب.

واعتبر الحمادي المادة (37) من قانون العمل الأهلي واضحة، فلا يجوز فصل العامل إلا بعد ابلاغه كتابة وسماع دفاعه وهو ما لم يحصل مع الزميل، ولا يخفى على الجميع أن المادة (35) نصت على التدرج في العقوبة معتبرا ان ما يحصل إجراء متشدد ومتعسف ضد الزملاء المذكورين حيث نصت اللائحة على وضع خطه تدريبية للعامل الضعيف وليس فصله فورا، وقد نصت المادة (36) على اعتماد اللائحة الجزائية بعد صدور القانون الجديد من قبل وزارة الشؤون وهو أمر لم يتم أساسا اذا لاتزال اللائحة هي نفسها القديمة حسب المعلوم، فلو كانت اللائحة معتمدة لما خالفت شركة إيكويت نصوصا قانونية واضحة نصت عليها مواد قانون العمل الأهلي رقم 6 لسنة 2010.

واستطرد الحمادي أن هذا التعسف من قبل المدير الأميركي لا يجب أن يمر مرور الكرام مطالبا إدارة الشركة بالإضافة إلى شركة صناعة البتروكيماويات البترولية بحماية العاملين الكويتيين بدلا من الوقوف موقف المتفرج خصوصا أن بعضهم تم فصله لخلافات شخصية سابقة كونه من النقابيين السابقين مبينا ان الزميل المفصول حاليا كان مستهدفا نظرا لوجود خلافات شخصية بسبب عمله النقابي السابق.

واختتم الحمادي تصريحه بأسفه الشديد لهذا الظلم الواقع على العاملين الكويتيين في شركة إيكويت مبينا أن حالات الفصل في ازدياد، مطالبا المسؤولين بوقف مسلسل طرد الكويتيين والالتزام بالقانون بدلا من الصمت المطبق تجاه ظلم ابناء البلد.

أحمد الحمادي

العجمي: ما يحدث في «إيكويت» تصفية حقيقية للعمالة الوطنية

قال رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص سالم العجمي ان ما يجري من تفنيش للعمالة الكويتية في شركة ايكويت للبتروكيماويات، سياسة تحديد ممنهج لتقليل العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، وقال العجمي ان النقابة تتابع وبقلق ما يجري من الممارسات اللامسؤولة من قبل بعض المتنفذين في الشركة بحق العمالة الوطنية الكويتية، وتابع العجمي بالقول ان الاستمرار في تفنيش العمالة الكويتية أمر عبثي وتجاوز لا يمكن قبوله أو السكوت عنه.

مؤكدا تجديده ودعمه الكامل لمجلس إدارة نقابة العاملين بشركة ايكويت، متسائلا: لمصلحة من في هذه الظروف يتم الاستغناء عن العمالة الكويتية وتفنيشها؟ هل لمصلحة الشركة ام لمصلحة الشريك الأجنبي؟ خاصة ان ممن طالهم التفنيش كانوا نقابيين سابقين، مما يحمل على القول ان تصفية الحسابات القديمة بين الشريك الأجنبي والمدافعين عن العنصر الوطني الكويتي قد تكون بداية للمزيد من التصفية للعمالة الوطنية تمهيدا لإحلال عمالة أجنبية، مذكرا بأن قانون العمل الجديد وفي مادته 46 نص على انه «لا يجوز إنهاء خدمة العامل دون مبرر أو بسبب نشاطه النقابي».

وتابع العجمي بالقول ان شركة ايكويت للبتروكيماويات كانت تعتبر أحد الأمثلة الناجحة للخصخصة ولكن المتابع لما يجري في السنوات الأخيرة وعدد من تقدم باستقالات او تم تفنيشهم من العاملين الكويتيين يجعلنا نعيد النظر جديا في مدى تحكم الشريك الأجنبي في سياسة الشركة ومحاولته الجدية في تصفية الكويتيين فيها. وختم العجمي بالقول ان نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص مع جميع الإجراءات التي ستتخذها نقابة إيكويت ويتم التنسيق فيها حاليا مع أعضاء المجلس والنقابات الزميلة.

سالم العجمي

الحجب: نقف مع جميع العاملين في ايكويت

استنكر رئيس نقابة العاملين في وزارة النفط عادل الحجب فصل الموظفين من قبل إدارة شركة ايكويت، حيث ان الشركة نجحت بفضل من الله ثم سواعد العمالة الوطنية والآن تكافئهم الشركة بالفصل متحججة بعدم تطبيق الموظفين لخطة التطوير الوظيفي الموضوعة من قبل الشركة خصوصا أن احد المفصولين كان نقابيا سابقا في الشركة؟!

لذا نحن بدورنا نقف مع اخواننا في نقابة شركة ايكويت وجميع العاملين بالشركة، حيث يعد هذا التصرف خارجا عن المألوف وانتهاكا للعمالة الوطنية وبشكل خاص النقابي السابق في ظل عدم وجود تشريع يحمي اي نقابي حالي او سابق من تصرفات كهذه ولابد من وضع حد لأي منظمة خاصة في التعسف الواضح ضد العمالة الوطنية، وهل هذا حال العمالة الوطنية بعد خصخصة القطاعات التي أقرت في وقت سابق؟!

واختتم الحجب تصريحه مطالبا الحكومة بوضع حد لهذه التصرفات ضد العمالة الوطنية التي هي عصب الاقتصاد الوطني.

عادل الحجب

«البحري» يوقف العمل بالهويات القديمة اعتباراً من مايو

أعلن النادي البحري الرياضي الكويتي عن عزمه إيقاف العمل بالهويات القديمة اعتبارا من مطلع مايو المقبل وشدد على ضرورة مبادرة الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم إلى استبدال هوياتهم القديمة، والحصول على الهويات الجديدة التي ستتيح لهم الفرصة لدخول النادي والاستمتاع بجميع مرافقه وأنشطته.

من جانبه أشار رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام في النادي محمود أبو القاسم الى أن موسم الصيف المقبل للنادي سيكون حافلا وكالمعتاد بالكثير من الفعاليات ومن أبرزها فعاليات التراث البحري ورحلة إحياء ذكرى الغوص للجنة إحياء التراث البحري، والمهرجان الصيفي الترويحي وملتقيات العائلات وأنشطة شهر رمضان المبارك للجنة الثقافية والاجتماعية، إلى جانب البطولات الرياضية في كرة القدم والسلة والطائرة والبولينغ لجميع الأعمار للجنة الرياضية، وسباقات الدراجات المائية وجولات بطولة الكويت لقوارب النزهة للجنة البحرية، إلى جانب بطولات الشراع والتجديف والكاياك للجنة الشراع والتجديف والكاياك، بالإضافة إلى نشاط فرق السباحة وتوسيع مجال مشاركة البراعم في هذه الفرق.

وذكر أبو القاسم أن النادي حرص أيضا على تحسين منشآته ومرافقه المختلفة لضمان توفير الأجواء المناسبة للأعضاء لقضاء أجمل وأمتع الأوقات في رحاب ناديهم وللمشاركة في أنشطته المختلفة.

محمود أبو القاسم

اليوحة التقى سفراء أوكرانيا وأفغانستان والسنغال

استقبل الامين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب م.علي اليوحة سفراء اوكرانيا وافغانستان والسنغال، حيث تم خلال اللقاءات تبادل الاحاديث الودية ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الشأن الثقافي. من جانبه اعرب السفير الاوكراني فلادمير تولكاش عن سعادته بما اطلعه الامين العام من انشطة متنوعة على مدار العام، وتم الاتفاق على صياغة اتفاقية للتعاون الثقافي بين الكويت وجمهورية اوكرانيا، واستضافة معارض للفن التشكيلي الاوكراني وفرق موسيقية، وكذلك تفعيل التعاون الثقافي في مجال الترجمة والنشر، وثقافة الطفل، من خلال نشر الثقافة الاوكرانية عن طريق الترجمة الى العربية في اصدارات المجلس الوطني المتنوعة. وبحث الامين العام مع عميد السلك الدبلوماسي، سفير السنغال عبدالاحد امباكي سبل تعزيز وتطوير التعاون الثقافي بين البلدين، نظرا للعلاقات المتميزة التي تربط قيادتي وشعبي البلدين، ورحب الامين العام بالمشاركات الثقافية والفنية للسنغال في المهرجانات الثقافية التي تقام في الكويت، وبحث الطرفان اقامة اسبوع ثقافي سنغالي في الكويت يتضمن معرضا للفن التشكيلي وفرقا للفنون الشعبية ومعرضا للحرف التراثية والصناعات التقليدية التي تعكس التنوع الحضاري للسنغال. كما استقبل اليوحة سفير افغانستان لدى الكويت د.أسد الله حنيف، حيث بحث الطرفان تعزيز التبادل الثقافي والفني، من خلال الاسراع في توقيع اتفاقية للتعاون الثقافي بين البلدين. وابدى السفير الافغاني الاستعداد للمشاركة في جميع الانشطة الثقافية والمهرجانات التي يقيمها المجلس الوطني من خلال معارض الفن التشكيلي والفنون الشعبية والحرف التراثية وبدوره رحب الامين العام بالمشاركة الافغانية بما يسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين.

م.علي اليوحة والسفير الأوكراني خلال اللقاء

الصندوق الكويتي يشارك بمؤتمر البحوث النفسية وتطبيقاتها

يشارك الصندوق الكويتي للتنمية في انشطة المؤتمر العلمي الثالث الذي يقيمه قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية تحت عنوان «البحوث النفسية وتطبيقاتها الميدانية» وذلك خلال الفترة من 26 حتى 28 الجاري. وتتمثل مشاركة الصندوق الكويتي في المؤتمر من خلال معرض متكامل لاصداراته الاعلامية من كتيبات ومطبوعات ورسائل تلفزيونية وصور تبرز جهوده الانمائية دوليا وعربيا ومحليا. ويأتي في مقدمة أهداف المؤتمر عرض بعض البحوث التطبيقية في علم النفس، وتبادل الآراء بين المتخصصين في علم النفس، والقاء الضوء على اهم القضايا النفسية وكذلك بحث السبل المناسبة للوقاية من المشكلات النفسية وعلاجها.